الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/19/NIC/1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2014
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة عشرة
٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢١*

نيكاراغوا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.14-11008 070314 110314

1411008

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
منهجية إعداد التقرير	٣-٥	٣
جوانب عامة	٦-١٥	٤
السياسات العامة والخطة الوطنية للتنمية البشرية	١٦-٢١	٦
الحقوق الاقتصادية	٢٢-٣١	٧
حقوق العمل	٣٢-٣٥	٩
حقوق الأسرة	٣٦-٣٧	١٠
الحق في الصحة وفي الضمان الاجتماعي	٣٨-٤٤	١٠
الحق في التعليم	٤٥-٥٣	١٢
حقوق الطفل والمراهق	٥٤-٥٨	١٣
حقوق البالغين الكبار	٥٩-٦١	١٤
حقوق المرأة	٦٢-٧٠	١٥
الحق في الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية	٧١-٧٢	١٧
إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية، والهياكل الأساسية الإنتاجية، وخدمات الاتصالات	٧٣-٧٦	١٧
الحق في السكن اللائق	٧٧-٧٩	١٨
حق الملكية ورد ممتلكات الشعوب الأصلية	٨٠-٨١	١٨
الحق في بيئة صحية والحماية من آثار تغير المناخ	٨٢-٨٦	١٩
حق المواطن في الأمن وفي الاحتكام إلى القضاء	٨٧-١٠٣	٢٠
مكافحة الاتجار بالأشخاص، وحقوق المهاجرين غير النظاميين	١٠٤-١٠٦	٢٣
تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها	١٠٧-١١٢	٢٤
الحق في حرية التعبير وحرية التنظيم	١١٣-١١٤	٢٥
حق الانتخاب والترشّح	١١٥-١١٩	٢٦
الحوار والالتزامات الدولية	١٢٠-١٢٢	٢٦
الاستنتاج	١٢٣-١٢٤	٢٧

مقدمة

١- تعرض حكومة المصالحة والوحدة الوطنية لنيكاراغوا على المجتمع الدولي، تماشياً مع رسالة احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام والتضامن التي تحملها، عملها في مجال حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

٢- ونشكر للمجتمع الدولي ما أبداه من اهتمامٍ بتنمية الشعب النيكاراغواني، تمثّل فيما قدمته الدول خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل من توصيات، دعمت معظمها حكومة نيكاراغوا من أجل مواصلة ما شُرع في تنفيذه من برامج ومشاريع، وحثّتها على ذلك.

منهجية إعداد التقرير

٣- أُعد هذا التقرير الثاني وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/60/251 وقراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ و١٦/٢١، فضلاً عن مقرّره ١٧/١٩.

٤- ومن أجل إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل، أُنشئت في أيار/مايو ٢٠١٣ لجنة حكومية برئاسة رئيس الجمهورية، مؤلفة من الهيئات التالية: وزارة الداخلية، ومكتب المدعي العام للجمهورية، وجهاز الشرطة الوطنية، ونظام السجون الوطني، ووزارة الصحة، والمؤسسة النيكاراغوانية للضمان الاجتماعي، ووزارة التعليم، ووزارة الأسرة والمراهق والطفل، ووزارة المرأة، ووزارة الاقتصاد الأسري والمجتمعي والتعاوني والمؤسسي، ووزارة الزراعة والغابات، ووزارة العمل، والمعهد الوطني للمعلومات الإنمائية، والنظام الوطني للوقاية من الكوارث، ووزارة العلاقات الخارجية. علاوة على ذلك، شارك في اللجنة كل من النيابة العامة، وسلطات الدولة المتمثلة في المجلس الوطني، والمجلس الأعلى للانتخابات، والمحكمة القضائية العليا.

٥- وقد طُرح ما أحرزه البلد من تقدم وما يواجهه من تحديات في الفترة التي يتناولها التقرير بالتحليل بروحٍ ناقدة لصالح تنمية حقوق النيكاراغوانيين والنيكاراغوانيات الإنسانية، وباستخدام شتى الأدوات، كتقديم التقارير، وتشكيل أفرقة العمل، وعقد جلسات للنقاش والتحاور بشأن أداء كلٍّ من مؤسسات الدولة واللجان الحكومية المشتركة في إطار البرامج والمشاريع المتسقة مع الخطة الوطنية للتنمية البشرية، وعلاقة هذه البرامج والمشاريع بالتوصيات التي اعتمدتها نيكاراغوا في الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠. كما عُقدت جلسات عمل تقنية بشأن إعداد التقرير مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأخيراً، استُشيرت نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا في إعداده.

جوانب عامة (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٣٣، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧)

٦- إن أحد أهم الأحداث التي شهدها البلد في هذه الفترة فيما يتعلق بحكم شعب نيكاراغوا انتخابُ الرفيق القائد دانييل أورتيغا سابيدرا لمدةٍ رئاسيةٍ ثانية ٢٠١٢-٢٠١٦، على رأس حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، مما يمكّن من مواصلة تحقيق أهداف التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

٧- وتسعى حكومة المصالحة والوحدة الوطنية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية: تحقيق النمو الاقتصادي المطّرد، والحد من الفقر والفقر المدقع، وزيادة نسب التوظيف الجيد، والحد من التفاوت الاجتماعي وتحسين جودة حياة النيكاراغويين والنيكاراغوانيات، استناداً إلى المفهوم الأساسي لرد الحقوق، وباعتماد استراتيجية "العيش النظيف والعيش الصحي والعيش الجميل والعيش الكريم"، مع إيلاء الأولوية للأطفال والنساء والشباب. وقد مكّن نجاح حكومة المصالحة والوحدة الوطنية من أن يحتل القائد أورتيغا في استقصاءات التقييم، كاستقصاء الشركة الاستشارية "سيد غالوب" (CID Gallup)[(١)]، المركز الثاني بين أكثر الرؤساء قبولاً من حيث الأداء في منطقة أمريكا اللاتينية.

٨- ونشرت المؤسسة البريطانية لعلم الاقتصاد الجديد في عام ٢٠١٣ الطبعة الثالثة من التقرير المتعلق بما يُدعى بـ "مؤشر الكوكب السعيد"، وهو مقياسٌ يصنّف مستوى سعادة البلدان كل عامين بقياس ثلاثة عوامل هي: مستوى رفاه سكان كل من الدول وفقاً لرأيهم، ومستوى العمر المتوقّع، والبصمة البيئية لكل دولة. وقد احتلت نيكاراغوا المركز الثامن بين ١٥١ بلداً خضع لهذا التحليل، كانت نيكاراغوا أسعد حالاً منها. ووفقاً لقناة ترافيل (Travel Channel)، التي تُبرز هذا المؤشر على موقعها الشبكي، تمتاز نيكاراغوا بجمال طبيعتها ومحدودية تأثيرها في البيئة، مما جعلها مقصداً جاذباً للسائحين، علاوة على كونها أأمن بلدٍ في منطقة أمريكا الوسطى.

٩- وقد اعتُرف عالمياً بالجهود التي بذلتها نيكاراغوا في سبيل القضاء على الفقر والفقر المدقع، بتنفيذ نموذجٍ للديمقراطية المباشرة، التشاركية، القائمة على التحالف والتكامل وتقاسم المسؤولية بين الحكومة المركزية، وحكومات البلديات، والمنتجين، وأصحاب المشاريع، والمجتمع المحلي الذي يؤدي دوراً قيادياً، ليمارس المواطن على هذا النحو سلطته.

١٠- وقد مكّن هذا النموذج من خفض نسبة الفقر العام في عام ٢٠٠٩ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٥ من ٤٨,٣ في المائة إلى ٤٢,٥ في المائة، ونسبة الفقر المدقع من ١٧,٢ في المائة إلى ١٤,٦ في المائة، بل نجح في خفضها في عام ٢٠١١ بنسبة ٨,٢ في المائة[(٢)]. كما انخفضت نسبة التفاوت الاجتماعي، التي تُقاس بمؤشر جيني، في نفس الفترة من ٠,٤١ في المائة إلى ٠,٣٧ في المائة.

١١- وفي إطار مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعقود في عام ٢٠١٣ في روما، اعتُرف بأن نيكاراغوا قد حققت سلفاً الهدف الذي اقترحه مؤتمر القمة العالمي للغذاء (لعام ١٩٩٦)، وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف قبل عام ٢٠١٥. فقد نجحت نيكاراغوا في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ في خفض نسبة انتشار نقص الغذاء من ٥٥,١ في المائة إلى ٢٠,١ في المائة، لتصبح أحد أول بلدان العالم المتقدمة فعلياً في مجال النضال للقضاء على الفقر والفقر المدقع. كما اعتُرف بفعالية برامجها لمكافحة الفقر والجوع وانعدام أمن المواطن، وغير ذلك من المشاكل؛ إذ صدّقت نيكاراغوا على نموذجٍ إداري ماضٍ في تغيير المشهد الاجتماعي لهذه الأمة تدريجياً، وقُيّمت، كذلك، على نحو إيجابي خطط "لا للجوع"، و"بستان الأسرة"، و"السندات الإنتاجية الغذائية"، الرامية إلى حفز تنمية قطاع الزراعة وضمان الاكتفاء الذاتي الوطني.

١٢- وقد زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ بنسبة ١٠٥ في المائة، وهو ما يدلّل على ثقة المستثمر في مستقبل الاقتصاد النيكاراغواني. وفي مجال الصادرات، المحرّك الرئيسي لنمو البلدان النامية، حققت نيكاراغوا زيادةً في صادراتها بنسبة ٨٣ في المائة، لتصبح نسبتا النمو كلتاهما الأعلى على الإطلاق في أمريكا الوسطى.

١٣- وبمقارنة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١١ (٥,٤ في المائة) و٢٠١٢ (٥,٢ في المائة) بمعدله في عام ٢٠٠٦ (٤,٢ في المائة)، نؤكد أن تعافي الاقتصاد النيكاراغواني واقعٌ ملموس، ومن المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي نموه في عام ٢٠١٣[٣]. ففي غياهب أزمةٍ عالمية، طفِقت نيكاراغوا تنمو باقتصادٍ متوسّع وبدخلٍ للفرد موزَّع على نحو أكثر إنصافاً.

١٤- ووفقاً لصندوق النقد الدولي[٤]، فقد *"تعافى الاقتصاد النيكاراغواني بقوة من آثار الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إذ حقق في المتوسط معدلات نموٍ مرتفعة تجاوزت ٤,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، أسهم فيها ارتفاع أسعار الصادرات، وكِبر حجم تدفقات الامتيازات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسيادة السياسات الاقتصادية الكلية على نطاق واسع. فقد أمكن الحفاظ على احتواء معدلات التضخم، وتحسنت الحسابات الضريبية نتيجةً للإصلاح الضريبي الذي أُجري في عام ٢٠٠٩ وازدياد قوة النشاط الاقتصادي، وتعزّز وضع الاحتياطات الدولية للبنك الدولي"*. ولم تتغير رؤية صندوق النقد الدولي هذه في عام ٢٠١٣؛ إذ تُبرز بعثته أن *"المنظور الاقتصادي الكلي في الأجلين القصير والمتوسط موات..."*. كما أبرز الصندوق أن *"البعثة تقيّم على نحو إيجابي جداً التزام السلطة المالية بالحفاظ على انخفاض معدلات التضخم وزيادة الاحتياطات الدولية..."*.

١٥- ووفقاً لاستقصاءات الشركة الاستشارية "سيد غالوب" (CID Gallup) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تشكل نيكاراغوا البلد الوحيد في أمريكا الوسطى حيث يعتقد أكثر

من ٥٥ في المائة من السكان أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح؛ إذ غيّرت هذه الشركة الاستشارية تغييراً جذرياً التصوّر الذي نشرته في أيار/مايو ٢٠٠٦ وهو اعتقاد ٧٢ في المائة من السكان أن البلد يسير في اتجاهٍ خاطئ.

السياسات العامة والخطة الوطنية للتنمية البشرية (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ١١، ١٢، ١٥، ٣٦، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٦٦)

١٦- منذ أن تولت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية السلطة في عام ٢٠٠٧ وقد عقدت العزم على أن يكون المجتمع المحلي والإنسان محوريْ السياسات العامة للدولة. ومن هنا، تهدف أعمال الحكومة إلى رد حقوق الشعب وإحياء قيمه اللتين قد انتُهكتا خلال ١٧ عاماً من تعاقب حكوماتٍ ليبرالية جديدة.

١٧- وتشكل الخطة الوطنية للتنمية البشرية في نيكاراغوا أداة التخطيط الإنمائي الاستراتيجي، وكانت الخطة المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ هي الخطة النافذة في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اعتُمدت في الوقت الراهن الخطة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، وتوليد الثروة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وشمول تحديات إنمائية جديدة، كالأشغال الكبرى، ومن بينها إنشاء مشروع القناة النيكاراغوانية الكبرى بين المحيطين، وتغيير مصفوفة الطاقة، وغير ذلك من الأولويات الوطنية.

١٨- وقد حددت الخطة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ ما مجموعه ١٣ خطاً سياساتياً، من أبرزها الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية الاجتماعية، وأمن المواطن، والهياكل الأساسية الإنتاجية، واستقرار قطاع الطاقة، وتوافقات الآراء، والتحالفات، والاستقرار الاجتماعي، ضمن خطوطٍ سياساتية أخرى. وعلى الرغم من عصف الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أن نيكاراغوا قد أحرزت نتائج إيجابية، في سياق استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة والحسابات الخارجية؛ إذ حققت معدل نموٍ اقتصادي يتجاوز متوسطه في المنطقة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢[٥]، يصل إلى ٥ في المائة.

١٩- وقد نُفذت هذه الأعمال في ظل نموذجٍ للتحالف الاستراتيجي يقوم على توافق الآراء بين العاملين وأرباب العمل والحكومة، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي الدائم. وقد شجع هذا المناخ على أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستوياتٍ تاريخية، والتي اتجهت أساساً نحو قطاعات الصناعة والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، لتعكس استقرار البلاد وثقة المستثمر، وتنمو في عام ٢٠١٢ بفارق ٣٣ في المائة عن عام ٢٠١١.

٢٠- وسعياً إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أولى البلد الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية في قطاعات الإمداد بمياه الشرب، والتعليم، والصحة، والإسكان الاجتماعي، والنقل البري والبحري، ونقل الطاقة، بزيادة الطاقة الإنتاجية والتقدم استراتيجياً

في تحويل مصفوفة الطاقة إلى الموارد المتجددة بنسبة زيادة تصل من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع تغيير مصفوفة الطاقة بنسبة تصل إلى ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٦ بفضل المشاريع قيد التنفيذ، وإلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٢٠. وتحتل نيكاراغوا المركز الثالث بين ٢٦ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كسوق جاذبة للطاقة المتجددة، والمركز الأول كبيئة مواتية لإنتاج الطاقة النظيفة وللاستثمار فيها وتمويلها[٦].

٢١- وتؤدي السياسة الاجتماعية دوراً فاعلاً في خفض نسبتي الفقر العام والمدقع إلى حد هائل، بالتركيز على أن يُكفل لأفقر فئات السكان تقديم السلع والخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والغذاء والحماية الاجتماعية والإسكان والمشاريع الإنتاجية. كما تكفل السياسة الاجتماعية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والإجراءات الحكومية باعتماد استراتيجية تقاسم المسؤولية بين المكاتب القطاعية، والمكاتب المعنية بالأسرة والمجتمع المحلي والحياة، والحكومات المحلية.

الحقوق الاقتصادية (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧)

٢٢- تهدف استراتيجية الإنتاج إلى تعزيز الاقتصاد الأسري والمجتمعي والتعاوني، فضلاً عن السيادة والأمن الغذائيين. واعتُمد، في هذا السياق، القانون رقم ٦٩٣ (لعام ٢٠٠٩) للسيادة والأمن الغذائيين والتغذويين، والقوانين التالية: القانون رقم ٧٦٥ (لعام ٢٠١١) لدعم الإنتاج الزراعي البيئي أو العضوي، والقانون رقم ٧٥٩ (لعام ٢٠١١) للطب المتوارث التقليدي، والقانون رقم ٨٠٤ (لعام ٢٠١٢) لإنشاء وزارة الاقتصاد الأسري والمجتمعي والتعاوني والمؤسسي. كما اعتُمدت سياسة الإدارة المستدامة للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية في نيكاراغوا.

٢٣- ويمثل الاقتصاد الأسري نسبة ٧٠ في المائة من النشاط الاقتصادي، الذي يوفر في مجمله ٧٠ في المائة من فرص العمل ويولّد ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت الراهن، يشكل المنتجون الصغار والمتوسطون نسبة ٨٥,١ في المائة من المنتجين[٧]، وينتجون نسبة ٩٠ في المائة من الفواكه والخضراوات وعسل النحل، و٨٠ في المائة من الحبوب الأساسية، و٦٥ في المائة من اللحوم، و٦٠ في المائة من البُن.

٢٤- وبمقارنة عام ٢٠٠١ بعام ٢٠١١، يتبين ارتفاع عدد النساء المنتجات بنسبة ٧١,١ في المائة، وارتفاع عدد المنتجين الزراعيين أصحاب الأراضي التي تقل مساحتها عن ٠,٨٦ فداناً بنسبة ٤٣٤ في المائة، والمنتجين الزراعيين أصحاب الأراضي المتراوحة مساحتها بين ٠,٨٦ فداناً وفدان واحد بنسبة ١٥٥ في المائة، ولوحظ في المستويين الأخيرين ارتفاع

نسبة النساء عن الرجال. كما ارتفع عدد فرادى المنتجين الزراعيين ليصل إلى ٩٩٧ ٦٢ منتجاً زراعياً، ينتمي ٦٨ في المائة منهم (أي ١٦٦ ٤٣ منتجاً زراعياً) إلى ساحل الكاريبي.

٢٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغت نسبة السكان النشطين اقتصادياً ٥٢,٧٧ في المائة من مجموع سكان نيكاراغوا، وكان ٩٧ في المائة منهم موظفين[٨]، وهو ما انطوى على زيادة عدد الأشخاص الموظفين إلى ٥٥٩ ٩٣٨ شخصاً (أي بنسبة ٤٤,٩ في المائة) مقارنةً بعددهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣.

٢٦- وتشكل حركة توظيف النساء في الحقول انعكاساً واضحاً لأثر برنامج "لا للجوع" بوصفه قوةً لخلق الوظائف ومكافحة الفقر. وفي الوقت الراهن، زاد عدد المستفيدين من المشاريع الإنتاجية التي يمولها هذا البرنامج بنسبة ١٣٦ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وأُدمجت في اقتصاد البلد ٩٦٤ ١١١ أسرة عن طريق السندات الإنتاجية الغذائية التي أصدرتها حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، ونجحت ٣٧٥ ٧٨ أسرة منها (أي نسبة ٧٠ في المائة) في إعادة إنتاج السلع التي حصلت عليها والاندماج في الديناميه الاقتصادية، وتستهلك في المتوسط ٨٥ في المائة من إنتاجها، لتحسّن بذلك مستوى تغذيتها وتبيع فائض إنتاجها البالغ ١٥ في المائة.

٢٧- وقد أفاد من مشروع الدعم المتعلق بإدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة وإمكانية نفاذهم إلى الأسواق وبرنامج تنمية المنطقة الجافة في نيكاراغوا، الذي أُنشئ في عام ٢٠١٠، ٦١١ ٣٠ شخصاً في تنمية الصناعات الزراعية، ويُضاف إلى هؤلاء ٥٧٦ ٧ أسرة أفادت من خدمات هذا البرنامج في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٢٨- ومنذ الدورة الزراعية لعام ٢٠١١، بدأ تنفيذ الخطة الخاصة لدعم صغار منتجي الحبوب الأساسية (الخطة الخاصة لدعم صغار منتجي الحبوب الأساسية)، التي منحت حتى هذا التاريخ ٧٤١ ١٣٨ قرضاً بسعر فائدة ٥ في المائة سنوياً، ليفيد منها ٢١٠ ١١٠ أشخاص على الأقل.

٢٩- وأُنشئ في عام ٢٠١٢ برنامج "الباحة الصحية" الذي أُدمج في عملية الإنتاج ٧٦٧ ١٠٩ أسرة في المناطق الحضرية وضواحيها. وفي نفس العام، بدأ برنامج التنمية الريفية لساحل الكاريبي مباشرة أعماله، وأفادت منه ٣٨٦ ١ أسرة من الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في زراعة الكاكاو وتنفيذ نموذج الأغذية الزراعية، كما بدأ تنفيذ برنامج "تعزيز إنتاج المارانغو وتحويله"، وهي شجرة ثمارها ذات خصائص بروتينية تُستخدم للاستهلاك البشري والحيواني، وأفاد من البرنامج ٤٢٦ ١ أسرة.

٣٠- وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، أفاد ٩٧٥ ٤٩ شخصاً من أعمال نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية. وقد تحسن الإنتاج الزراعي بتنفيذ الممارسات الجيدة، وأسلوب البطاقات التكنولوجية، واستخدام البذور المحسَّنة، وتقديم المساعدة التقنية في الحقول. وأُدمجت في نظام

التتبّع ٢٤٤ ٢٦ مزرعة للماشية. وارتفعت بصفة عامة نسبة المساعدة التقنية والتدريب المقدمين للمنتجين الزراعيين في عام ٢٠١١ بنسبة ٢٧٥ في المائة بالنسبة إلى عام ٢٠٠١. ومُنحت في عام ٢٠١١ قروض زراعية لنسبة ٩٣ في المائة من المتقدمين بطلبها، بينما مُنحت في عام ٢٠٠١ لنسبة ٦٢ في المائة منهم فحسب.

٣١- وفيما يتعلق بدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتصلة بالصناعة والتجارة، فقد أفاد في هذا المجال ٢٠٢ ٥٠ من الأشخاص.

حقوق العمل (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصية ١٤؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيتان ١ و٤)

٣٢- على الصعيد الدولي، نيكاراغوا دولةٌ طرف في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ورقم ١٨٩ بشأن العمال المترليين، وفي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وعلاوة على إقرار حرية التوظيف، فقد نجحت وزارة العمل عن طريق الدائرة العامة للعمالة في إدماج ٤٠١ ١١ شخص في سوق العمل في الفترة المشمولة بالتقرير، كجهدٍ إضافي تبذله الوزارة سعياً إلى توفير فرص العمل اللائق. وحق المهاجرين في العمل مقرَّرٌ في المادتين ١٦ و١٧ من القانون رقم ٧٦١ للمهاجرين وشؤون الأجانب، الذي يحدد إجراء الحصول على إذن إداري لمزاولته. كما يُكفل هذا الحق للاجئين الذين تستقبلهم الدولة بهدف كفالة اندماجهم الاجتماعي الاقتصادي في البلد.

٣٣- وعلى الصعيد المحلي، أُدمج في نظام القضاء الإجراء الشفوي لحسم نزاعات العمل، ونُفذ برنامج القضاء على عمل الأطفال ومنعه وحماية المراهقين العاملين، واعتُمد القانون العام لتفتيش العمل. كما اعتُمد القانون رقم ٧٦٣ لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون رقم ٨٢٠ المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في مرحلته النهائية، ولائحة القانون رقم ٧١٨، القانون الخاص بحماية الأسرة، ويهدف ذلك كله إلى كفالة إدماج الأشخاص بمختلف قدراتهم، والأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنساء الحوامل في سوق العمل.

٣٤- وتنفذ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية سياسة العمل التي تنتهجها بالتحالف الوطني الثلاثي بين الدولة وقطاع الشركات الخاصة والعاملين، وقد اتُّفق على زيادة الحد الأدنى للأجور خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ١٦٢ في المائة في قطاع الزراعة، و١٢٨ في المائة في قطاع الصناعة في المناطق الحرة، و١٥٦ في المائة قي سائر القطاعات الاقتصادية. وأُنشئت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ الشبكة المشتركة بين المؤسسات للمساواة وعدم التمييز في العمل، التي ما زالت تعمل من أجل حفز ثقافةٍ مهنية جديدة، واحترام المساواة في

الحقوق وتكافؤ الفرص، وحقوق العاملين ذوي الإعاقة، والعاملين المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنساء الحوامل، وإنفاذ هذه الحقوق إنفاذاً فعالاً.

٣٥- وأعدّت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الخطة الوطنية للعمالة والعمل اللائق للشباب، كأداة لعقد تحالفاتٍ استراتيجية وتحقيق الرخاء، من أجل تعزيز فرص العمل الجيد والمُنتج، المشرَّف للشباب، الذي يحترم حقوقهم في مجال العمل ويحقق اندماجهم في المجتمع.

حقوق الأسرة

٣٦- أنشأ البلد نموذج الرعاية الشاملة للأسرة والمجتمع المحلي، الذي تؤدي فيه الأسرة النيكاراغوانية دوراً أساسياً في تنمية المجتمع وتنمية ثقافتنا وقيمنا وهويتنا، بالعمل جنباً إلى جنب مع المكاتب المعنية بالأسرة والمجتمع المحلي والحياة، وهي الشكل المنظَّم لمشاركة الأُسر والمجتمعات المحلية، ويُزمع رفعها إلى المرتبة الدستورية.

٣٧- وتجري حالياً عملية الاعتماد التشريعي لقانون الأسرة، الذي سينظم الجوانب المتصلة بالحماية الشاملة للأسرة، ومصلحة الطفل العليا، والأبوّة والأمومة المسؤولتين، وتكافؤ الفرص، وكذلك بدور مؤسسات الدولة والأسرة والمجتمع.

الحق في الصحة وفي الضمان الاجتماعي (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ١٤، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٥؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيات ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٤٠)

٣٨- لقد عزّزت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الحق في الصحة باعتماد نموذج صحة الأسرة والمجتمع المحلي، الذي يرتكز على استراتيجية الرعاية الأولية، التي تشكل حلقة الاتصال الأولى بين الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية وبين نظام الصحة الوطني في محل إقامتهم أو مكان عملهم. ونُفذ أيضاً اتفاق إطاري بين وزارة الصحة وحكومات أقاليم الحكم الذاتي من أجل تنفيذ وتنمية نماذج الرعاية المشتركة بين الثقافات في ساحل الكاريبي، ونُفذت، علاوة على ذلك، قواعد القانون رقم ٧٧٤ للطب الطبيعي والعلاجات التكميلية والمنتجات الطبيعية.

٣٩- ووسّعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ نطاق التغطية بخدماتها على الصعيد الوطني، بزيادة المرافق الصحية من ١١٦ مرفقاً إلى ١٤٣ مرفقاً، وزيادة بيوت الأمومة من ١٢ بيتاً إلى ٢٥ بيتاً. وشيّدت الحكومة ثلاثة مستشفيات في ساحل

الكاريبي الجنوبي وشغّلتها (إقليم أتلَنتيكو سور ذاتي الحكم)، وأنشأت النظام المحلي للرعاية الصحية الشاملة في مثلث مينيرو بساحل الكاريبي الشمالي (إقليم أتلَنتيكو نورتيه ذاتي الحكم).

٤٠- وفي الفترة نفسها، ازداد عدد الأطباء من ٢٢١ ٢ طبيباً إلى ٦٥٩ ٤ طبيباً، وعدد العاملين في مجال الصحة من ٠٨٣ ٢١ عاملاً إلى ٤٤٢ ٢٨ عاملاً، واتّسعت شبكة مرافق المجتمعات المحلية لتزداد مرافقها من ٠٩١ ١ مرفقاً إلى ٢٣٥ ١ مرفقاً، وأُضيفت إلى نظام الصحة ٣١ مؤسسة لتقديم الخدمات الصحية، تشرف عليها المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي.

٤١- وقد تحسن مستوى الرعاية المقدمة إلى السكان بزيادة عدد استشارات الرعاية الأولية من ٠٠٠ ٥٠٠ ٨ استشارة إلى ٠٠٠ ٧٠٠ ١٦ استشارة، وعدد الاستشارات المتخصصة من ٠٠٠ ٣٥١ ١ استشارة إلى ٠٠٠ ١٠٩ ٣ استشارات، وازدادت حالات مغادرة المستشفيات من ٥١٩ ٢٨٧ حالة إلى ٠٠٠ ٤٠٧ حالات، وعدد التدخلات الجراحية من ١٩٤ ١١١ إلى ٨١٩ ٢٩٣ تدخلاً جراحياً. وأُجري ٤٢٢ ٦١ دراسةً عن التصوير المقطعي، و٧١٥ ١٩ فحصاً بالرنين المغناطيسي، وقُدمت أكثر من ٠٠٠ ١٤٥ خدمة رعاية بتكنولوجيات حديثة لعلاج أمراض القلب ومرض السرطان. وأُجري ٥٤٥ ١٢٢ تدخلاً جراحياً للعيون عن طريق برنامج "عملية المعجزة" بتضامن شعبي كوبا وفنزويلا.

٤٢- وانخفض كل من معدل الخصوبة من ٢,٧ في المائة إلى ٢,٤ في المائة، ونسبة حمل المراهقات من ٢٥,٩ في المائة إلى ٢٤,٤ في المائة، ومعدل الوفيات النفاسية ليصل إلى ٥٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، ومعدل وفيات الرضّع من ٣١ إلى ١٧ حالة وفاة، كما انخفض مؤشر نقص التغذية لدى الأطفال بفارق ٤,٤ نقاط مئوية.

٤٣- وتواصل عمل "برنامج لنا جميعاً صوت" الذي يقدم خدماته الشاملة في المنزل إلى ٣١٦ ١٢٦ شخصاً بقدراتٍ مختلفة. وأُنشئ المركز الوطني لإعادة تأهيل المكفوفين وضعاف البصر "القائد كارلوس فونسيكا أمادور"، وتباشر خمسة مراكز لعلاج أمراض السمع أعمالها.

٤٤- وقد ارتفع عدد العاملين المؤمَّن عليهم بنظام الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٧٦ في المائة، من ٠٠٠ ٣٨١ مشترك في هذا النظام إلى ٠٠٠ ٦٧٤ مشترك. وارتفع، بالمثل، عدد أرباب العمل المشتركين فيه من ٩٩٠ ١٥ مشتركاً إلى ٦٧٩ ٢٥ مشتركاً.

الحق في التعليم (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصية ٤٢)

٤٥- بعد أن أعادت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية مجانية التعليم العام منذ عام ٢٠٠٧، زادت الاستثمار في قطاع التعليم في الميزانية العامة للجمهورية بنسبة ٣٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٦، بهدف توطيد القواعد التي تكفل حق الأطفال والمراهقين في التعليم الجيد والمراعي لاحتياجاتهم.

٤٦- وزاد عدد المعلمين في نظام التعليم العام في عام ٢٠١٣ بنسبة ٨ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٩، ودُرب ٦٠٠ ٢ معلم منهم ليكونوا مدرّبين للمدرّبين في إطار شهادة تحسين جودة التعليم.

٤٧- ووُضعت مناهج التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي بالاستناد إلى نهج التعليم المتكامل الثقافات الثنائي اللغة للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك منهج الإعداد الأوّلي للمعلمين الذي يركز على القيم.

٤٨- وارتفع معدل القيْد الأولي في التعليم قبل المدرسي في عام ٢٠١٣ بنسبة ١١ في المائة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٩، وارتفع معدل الانتظام الدراسي فيه من ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وارتفع معدل الانتظام الدراسي في التعليم الابتدائي بنسبة ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٢ بالنسبة إلى ٩٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما أمكن تحقيقه بإجراء زيارات بلغ عددها ٠٠٢ ١١٥ من الزيارات في إطار جهدٍ مشتركٍ بين وزارة التعليم، ووزارة الأسرة والمراهق والطفل، والمجتمعات المحلية.

٤٩- وزاد عدد الطلاب المسجّلين في برنامج القيْد الأولي في التعليم الثانوي المسمى بـ "الاجتهاد من أجل الوصول إلى الصف التاسع" بنسبة ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٩، مما أسهم في تحسين معدل الانتظام الدراسي بنسبة ٨٨,١ في المائة في عام ٢٠١٢ بالنسبة إلى ٨٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٥٠- لقد توخّت الثورة الساندينية تحرير الشعب من الأمية، وواصلت إنجاز هذه المهمة بتنفيذ البرامج الدائمة "لمحو الأمية وما بعده"، فتمكّنت من خفض نسبة الأمية من ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٣.

٥١- وكفلت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تحسين أحوال التعليم بإنشاء ٥٤٠ داراً للحضانة قبل المدرسية في المجتمعات المحلية، وتجهيز ٥٩٠ ١٧ مدرسةً، وتوفير ٠٦٣ ٢٣٢ منضدةً جديدة، وتسليم ١١١ ٥٠٨ ٤ كتاباً مدرسياً، و٨١٣ ٣٣٣ زياً مدرسياً، و٥٧٨ ٧٤٨ حذاءً، و٨٢١ ٤٨٢ ١ حزمةً مساعِدة من الأدوات المدرسية، و٠٠٠ ١٠

دراجة إلى الطلاب، وتقديم ١ ٠٩٨ منحةً للتفوق الأكاديمي للطلاب والمعلمين في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وكحافزٍ للحاصلين على شهادة البَكالوريوس الجدد، تقدم الحكومة منذ عام ٢٠١٢ إعانةً اقتصادية لكل خريج لتغطية نفقات تخرّجه. وقد أفاد ١٩٨ ٢ طالباً ومعلماً في المرحلتين الابتدائية والثانوية من منح التفوق الأكاديمي.

٥٢- وفي إطار استراتيجية الأمن الغذائي، قُدمت ٥٦٢ ٧٢٨ ٨٣٦ وجبةً غذائية، عن طريق برنامج "وجبة بعد الظهر المدرسية"، إلى ما متوسطه ٧٠٦ ٩٦٩ تلاميذ في المرحلتين قبل المدرسية والابتدائية. وأُدمجت التوعية بالأمن الغذائي والتغذوي في المناهج الدراسية، ونُظم عمل المقاصف المدرسية بقواعد بشأن نوعية السلع الغذائية المقدمة فيها، مما أسهم في إكساب الطلاب عاداتٍ غذائية وصحية جيدة. كما لا يزال برنامج "الحقول المدرسية" يُنفَّذ كآلية تعليمية وغذائية لطلاب المدارس. وقد اعترف به المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، السيد أوليفير ديه شاتير، في عام ٢٠٠٩ بوصفه ممارسةً جيدة على الصعيد الدولي.

٥٣- واستمراراً للعمل الرامي إلى تغيير نظام التعليم تغييراً تطوّرياً، يجري العمل حالياً في خطوط العمل المحددة لعام ٢٠١٤، التي يُتوخى من بينها تنفيذ برامج لتدريب المعلمين على استخدام الحواسيب وتزويدهم بها، وإنشاء مختبرات للحاسوب، واستحداث برامج لتعليم الطلاب اللغة الإنكليزية، ومواءمة المراجع والمناهج الدراسية، وإنشاء برامج للتدريب التقني موجهة للطلاب في المناطق الريفية، وإدماج مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الأرض في المناهج الدراسية.

حقوق الطفل والمراهق[٩] (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ١٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١)

٥٤- من أوجه التقدم المهمة التي أحرزها البلد فيما يتعلق بحقوق الطفل والمراهق، رصد متابعة الدولة والمجتمع المحلي لأنشطة رعاية الأطفال والمراهقين، عن طريق بدء تنفيذ النظام الموحّد للمعلومات المتعلقة بالطفولة والمراهقة، الذي يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http//devinfo.mifamilia.go.ni.

٥٥- ومن أجل المساعدة في استعادة حقوق الأطفال وكفالة حمايتهم، يعمل في البلد حتى هذا التاريخ ٣٢٢ ٣٣ مروّجاً متطوعاً في إطار تنفيذ "برنامج المحبة" الذي يرتكز على المحاور التالية: رد حقوق الطفل في العيش في ظروفٍ طبيعية وفي كنف الأسرة ودون التعرض لمخاطر الشوارع، وحقه في النشأة في ظل محبة الأسرة ورعايتها، وإنشاء وتجهيز مراكز لتنمية الطفل تقدم الرعاية المتخصصة لأبناء وبنات الأمهات العاملات، وكفالة حق الطفل في تسجيله في السجل المدني، وحق الطفل والمراهق ذوي الإعاقة في الرعاية المتخصصة، وضمان حقوق الأطفال النيكاراغوانيين الذين اضطُروا إلى الهجرة أو حُرموا من حريتهم، وكفالة حق الطفل في النشأة والنمو دون الحاجة إلى العمل.

٥٦- وفي هذا الإطار، كُفل لـ ٠٩٤ ١٢٤طفلاً غير مسجل دون سن الثانية عشرة الحق في الحصول على اسم وهوية، ورُدّ إلى ٤٩٥ طفلاً ومراهقاً حقهم في النشأة في كنف الأسرة، عن طريق عملية التبنّي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وقُدمت خدمة الحماية الخاصة لـ ٨٥٢ ١٠٤ طفلاً ومراهقاً كانوا في أوضاع خطرة. وقُدمت خدمات الرعاية، بالمثل، لـ ٠٤١ ١٥١ شخصاً عن طريق رقم الطوارئ الهاتفي ١٣٣ المتاح المخصّص لدى وزارة الأسرة والمراهق والطفل.

٥٧- وتُقدَّم الرعاية الشاملة لـ ٣١١ طفلاً ومراهقاً يتيماً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية، بتقديم الرعاية الطبية والتدخل النفسي الاجتماعي والمتابعة المترلية. ولتنفيذ هذا البرنامج، دُرب ٧٦٠ ٤ مروّجاً من الموظفين والآباء والأمهات على استخدام دليل الحماية والرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٨- ومن أجل كفالة حق الطفل في النشأة والنمو على نحو ملائم، قُدمت خدمات الرعاية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، في إطار "برنامج المحبة للصغار"، لـ ٢٠٨ ٥٦٨ أُسر بها أطفال دون سن السادسة، بترويج الحفز على التعليم المبكر، واستخدام طرائق المجتمعات المحلية، وإجراء الزيارات المترلية. كما قُدمت خدمات الرعاية لـ ٧٢١ ١٨٧ طفلاً دون سن السادسة في مراكز تنمية الطفل في المناطق الحضرية والمجتمعات المحلية، وفي مستوصفات المجتمعات المحلية. وقد أدمجنا في النظام المدرسي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في المتوسط السنوي ١٠٣ ١٨ أطفال ومراهقين عمال أو مقيمين في الشوارع. ويشارك ما مجموعه ٨٣٢ ٩٢ طفلاً ومراهقاً في الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية والصناعات اليدوية. ودُرب ٩٦٤ ٥٦ أماً وأباً ووصياً في مجال تشكيل قيم التنمية البشرية، وتخرّج ٤٦٣ ٩ أماً وأباً ومراهقاً من الدورات الدراسية السابقة للعمل.

حقوق البالغين الكبار

٥٩- اعتُمد في عام ٢٠١٠ القانون رقم ٧٢٠ للبالغين الكبار، المنشئ للنظام القانوني لتقديم الحماية والضمانات للبالغين الكبار بهدف تنفيذ أحكام المادة ٧٧ من الدستور السياسي التي تقرّ حق المسنّين في الاستفادة من تدابير حماية يوفرها كل من الأسرة والمجتمع والدولة. وينص القانون على تخفيض أسعار الخدمات الأساسية للمسنّين، كمياه الشرب والطاقة والاتصالات الهاتفية العادية.

٦٠- وقد رُدّت إلى ٩٨٥ ١٦ بالغاً كبيراً حقوقهم، إذ يستفيدون من أعمال طبية وتعليمية وترفيهية، وأُنشئت من أجلهم ثلاثة أندية مؤسسية و١٨ نادياً في المجتمعات المحلية.

٦١- وبهدف مواصلة حماية البالغين الكبار في بلدنا، عُدلت في تموز/يوليه ٢٠١٣ "اللائحة العامة لقانون الضمان الاجتماعي" بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٨-٢٠١٣، الذي ينص

على تقديم معاشات مخفّضة للبالغين الكبار الذين أتمّوا سن الستين و لم يثبتوا أحقيتهم في الحصول على المعاش التقاعدي خلال الفترة المحددة لذلك. وقد أفاد من المعاش المخفَّض حتى هذا التاريخ ٥٠٠ ١٨ بالغ كبير.

حقوق المرأة (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٤٧، ٦٤؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيات ٥، ٩، ١٣، ١٤)

٦٢- منذ أن تولت حكومة الثورة السلطة في عام ٢٠٠٧ وقد حفزت اعتماد سياسة دولة تعزز رد حقوق المرأة ومشاركتها في التنمية، واضطلاعها بدورٍ مهم في الأعمال والقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مناقضة تماماً للوضع الذي كان قائماً في عام ٢٠٠٦ حينما انتهت الإدارة الليبرالية الجديدة التي كانت قد استبعدت المرأة تماماً من الحياة العامة.

٦٣- وتعزيزاً لهذه السياسة التي اعتمدتها حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، رُفعت المؤسسة النيكاراغوانية للمرأة إلى المرتبة الوزارية، شأنها شأن المؤسسة النيكاراغوانية للشباب، وهي مستوى آخر من السلطة تسوده الشابات أيضاً بنسبة ٥٠ في المائة. كما تباشر نائبة خاصة بالمرأة ونائبة معنية بالتنوع الجنسي أعمالهما (بنيابة الدفاع عن حقوق الإنسان)، وتضطلعان بدورٍ مهم في تعزيز حقوق المرأة ومراقبة إنفاذها.

٦٤- وقد أتاح تنفيذ القانون رقم ٦٤٨ للمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص (لعام ٢٠٠٨) مواصلة مظاهر التقدم المعروضة في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأول، إذ حصد البلد اعترافاتٍ عالمية عظيمة، كاعتراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن نيكاراغوا هي أحد أولى بلدان العالم ذات أعلى نسب للمرأة في المناصب الوزارية والتشريعية، واضعةً بلادنا في المركزين التاسع والخامس، على التوالي، بين بلدان العالم ذات أكبر عدد من المناصب التي تشغلها نساء في المجالات السياسية. ويشير المحفل الاقتصادي العالمي في تقريره لعام ٢٠١٣، "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين"، إلى أن نيكاراغوا هي البلد الحاصل على أفضل مركز في أمريكا اللاتينية في مجال المساواة بين الجنسين، وأنها تحتل المركز العاشر بين بلدان العالم التي حققت أعلى مستويات للمساواة بين الجنسين.

٦٥- ويبلغ متوسط نسبة النساء البرلمانيات في أمريكا اللاتينية ٢٢,٦ في المائة، بينما يصل متوسطها في نيكاراغوا إلى ٤٠,٢ في المائة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، ارتفع عدد النساء المنتخَبات رئيسات بلديات في الحكومات المحلية من ٩,٨ في المائة ليبلغ ٥٠ في المائة، وارتفع عدد نائبات رئيسات البلديات من ١٤,٤ في المائة ليصل إلى ٥٠ في المائة، نتيجةً لتعديل قانون البلديات والقانون رقم ٧٩٠ المعدِّل للقانون رقم ٣٣١، قانون

الانتخاب، الذي تؤسس مواده لرؤيةٍ جنسانية. إذ ينص القانون على أن تقدم الأحزاب السياسية والتحالفات الانتخابية في قوائم مرشحيها لمناصب رئيس البلدية، ونائب رئيس البلدية، ورؤساء مجالس البلديات، والنواب، مرشحين بنسبة ٥٠ في المائة ومرشحات بنسبة ٥٠ في المائة، مرتّبين بالتساوي ومعروضين بالتناوب.

٦٦- وفيما يلي نسب النساء اللائي يشغلن مناصب إدارية حتى هذا التاريخ: ٥٠ في المائة وزيرات، و٣١ في المائة نائبات وزيرات، و٢٥ في المائة قاضيات بالمحكمة القضائية العليا، و٣٩ في المائة قاضيات بمحاكم الاستئناف، و٦١ في المائة قاضيات بمحاكم المقاطعات والمحاكم المحلية، و٦٥ في المائة محاميات الدفاع العام، و٣٣ في المائة تعملن في وزارة الداخلية التي تشمل جهاز الشرطة الوطنية، والإدارة العامة للهجرة وشؤون الأجانب، ونظام السجون الوطني، ضمن هيئاتٍ أخرى. وقد اعترف كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمحفل الاقتصادي العالمي بنيكاراغوا في مجالي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة لحصولها على المركز العاشر في مستوى مساواة المرأة بالرجل ومشاركتها[١٠].

٦٧- تشكل مكافحة العنف ضد المرأة إحدى سياسات الدولة التي تحظى بخطة عمل لتحقيق ثلاثة أهداف هي، منع العنف وتوفير الحماية ورعاية الضحايا. وفي هذا الإطار، اعتُمد ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٢ القانون رقم ٧٧٩، القانون الشامل لمكافحة العنف ضد المرأة، وتعديل القانون رقم ٦٤١، القانون الجنائي، الذي يُجرّم لأول مرة قتل الإناث وأشكال العنف الأخرى التي تمارَس ضد المرأة. وأنشئت بموجب القانون نفسه اللجنة الوطنية المشتركة بين المؤسسات لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل والمراهق، المؤلفة من ١٧ مؤسسة تابعة للدولة على صعيدي المقاطعات والبلديات. وعلى المستوى التنفيذي، أُنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات للقضايا الجنسانية وشُرع في العمل بنظام تخطيط الميزانية العامة للجمهورية القائم على النهج الجنساني.

٦٨- وأُنشئ كجزء من نظام الاحتكام إلى القضاء والحماية القضائية نموذج الرعاية الشاملة، الذي يعمل في إطاره ٦١ مخفراً للشرطة معنياً بشؤون المرأة والطفل. وأُنشئ في عام ٢٠١٣، ٩٩ مخفراً آخرين للوصول بنسبة التغطية بالوجود الشُرُطي في البلاد إلى ١٠٠ في المائة. وأُنشئت الدائرة الجنائية المتخصصة بمحكمة الاستئناف في ماناغوا، وأُنشئت محاكم متخصصة، وعُين قضاة كل منها وموظفوها القضائيون.

٦٩- وفي الميدان الاقتصادي، أصبحت مشاركة المرأة كسياسة دولة واقعاً ملموساً. فقد مكّنت البرامج الحكومية المعنية بتنفيذ النشاط الزراعي من رد حقوق المرأة في الحصول على قروض، وفي ملكية الأصول، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وفي الاندماج اجتماعياً في الجمعيات والتعاونيات، من بين حقوق أخرى. واعتُمد في هذا الإطار القانون رقم ٧١٧ المنشئ لصندوق شراء الأراضي للمرأة الريفية بالتساوي بين الجنسين.

٧٠- وبهدف توفير الحماية الخاصة، اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٠ القانون رقم ٧١٨، القانون الخاص لحماية الأسرة التي بها حالات حمل وولادات متعددة، الذي تُفيد منه مباشرةً الأسر التي بها حالات حمل متعددة، بدعم احتياجاتها الأساسية إلى الحماية الاجتماعية، كخدمات الصحة والضمان الاجتماعي والعمل والتعليم والإسكان.

الحق في الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيتان ٥٤ و٦٥)

٧١- يشكل الحصول على المياه حقاً إنسانياً، ويؤدي، لذلك، دوراً مهماً في الاستراتيجيات الحكومية التي تتوخى سلسلةً من الإجراءات بدءاً بإقرار تدابير لحماية أحواض الأنهار ومنابعها وانتهاءً برد الحق في الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية.

٧٢- وبادرت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ في سعيها إلى رد حقوق النيكاراغوانيين الذين حُرموا من إمكانية الحصول على مياه الشرب إلى زيادة نسبة الإمداد بمياه الشرب من ٧٢ في المائة إلى ٨٤ في المائة، ونسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي من ٣٣ في المائة إلى ٣٩ في المائة، وزيادة شبكات مياه الصرف إلى أكثر من ٤٠٠ كيلومتر، ومعالجة مياه المجاري بنسبة ٢٠٠ في المائة، بإنشاء وحدات جديدة لمعالجة مياه الصرف. كما أُنشئ ما يربو على ٨٠ نظاماً للمياه و٥٠ بئراً لإمداد المجتمعات المحلية.

إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية، والهياكل الأساسية الإنتاجية، وخدمات الاتصالات

٧٣- نشر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالشراكة مع شركة بلومبيرغ الترتيب الأول لنتائج المقياس المناخي الذي احتلّت فيه نيكاراغوا المركز الثاني بعد البرازيل، من بين ٢٦ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من حيث ملاءمة مناخ الاستثمار في الطاقة النظيفة.

٧٤- وفي عام ٢٠١٣، احتلت نيكاراغوا المركز الأول في معياري "البيئة المواتية" و"الاستثمارات في الطاقة النظيفة وتمويلها" وهما أهم معيارين في التصنيف العالمي، فضلاً عن المركز الثالث من بين ٢٦ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كسوق جاذبة للطاقة المتجددة[١١].

٧٥- وقد بذلت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية جهوداً ضخمة من أجل ضمان إمكانية حصول النيكاراغوانيين والنيكاراغوانيات كافة على الكهرباء؛ فزادت مستوى التغطية الوطنية بخدمة الطاقة الكهربائية من ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٤ في المائة في

عام ٢٠١٣، كما زادت إعانة الكهرباء المقدمة إلى الأسر المعيشية التي يقل استهلاكها الشهري عن ١٠٠ كيلوواط، لتُفيد بذلك أفقر الأسر.

٧٦- كما تواصَل تعزيز الهياكل الأساسية الإنتاجية؛ ففي عام ٢٠١٢، أُنجزت أشغال للطرق بطول ٩٤٥,٢١ ١ كيلومتراً، مما حسّن مستوى معيشة السكان والقدرة التنافسية الإنتاجية. كما أُجريت أعمال صيانة وترميم للجسور بطول ٠٦٢,٦٣ ١ متراً طولياً، وأعمال صرف صغرى بطول ٩٩٣,٥٨ ١٢ متراً طولياً. أما عن خدمات الاتصالات، فتبلغ نسبة التغطية الوطنية حالياً بخدمات الهاتف المحمول والثابت ٩٣ في المائة، مقارنةً بـ ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٧.

الحق في السكن اللائق (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيتان ٥٦ و٦٥)

٧٧- تنفذ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية سياستها المتعلقة بالإسكان دوماً بتطبيق نموذج تقاسم المسؤولية فيما بين جميع الأطراف الفاعلة، ألا وهي الحكومة، ومجالس البلديات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والقطاع المالي، والمقاولون العقاريون، والعاملون، ووكالات التعاون الدولي، لتحفز على تنفيذ مشاريع سكنية لصالح النيكاراغوانيين ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة.

٧٨- وضمنت الحكومة في عام ٢٠١٢، ٨٤٧ ٤ حلاً سكنياً، وهو ما يمثل زيادةً بنسبة ١١,٦ في المائة عن الحلول التي نُفذت في عام ٢٠٠٧، أفادت منها ٨٤٧ ٤ أسرة بلغ عدد أفراها ٢٣٥ ٢٤ فرداً، بمن فيهن الأطفال والنساء. ومن مجموع المساكن التي شُيدت في عام ٢٠١٢، شُيد ٨٣٣ ٣ مسكناً (أي ٧٩,٠٨ في المائة من المجموع) للأسر التي يقل دخلها عن ٠٠٠,٠٠ ١٠ كوردوبا، و٤٤٦ مسكناً (٩,٢٠ في المائة) بالتحالف مع القطاع الخاص، ورُمّم ٥٦٨ مسكناً (١١,٧٢ في المائة). كما تواصل تنفيذ برنامج "خطة السكن التضامني"، الذي رُدّ به حق مزيد من الأسر في السكن اللائق، بتزويدها بمواد لتحسين أحوالها المعيشية وتمكينها من الحصول على سكن لائق[١٢].

٧٩- وتصدياً للكوارث الطبيعية، تبادر الحكومة إلى رد الحق في السكن اللائق بتنفيذ برنامج "خطة المأوى في حالة الطوارئ"، إذ تقدم مواد لبناء مآوٍ لما مجموعه ٨٨٦ ١ أسرة، تعادل ٤٦٢ ٩ شخصاً.

حق الملكية ورد ممتلكات الشعوب الأصلية (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصية ٦٥)

٨٠- التزاماً من حكومة المصالحة والوحدة الوطنية بحل مشاكل الأملاك المتوارثة[١٣]، فقد رخّصت في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ٨٧٥ ١٦٣ ملكاً ريفياً

وحضرياً آخر ومنحت صكوك ملكيتها لنساء بنسبة ٥٥,٣٧ في المائة ورجال بنسبة ٤٤,٦٣ في المائة. ومنذ عام ٢٠٠٧، منحت الحكومة، في ستة أعوام وتسعة أشهر فحسب، صكوك ملكية بنسبة زيادة تبلغ ٣٥١,٤٨ في المائة عن جميع صكوك الملكية التي منحتها الحكومات الليبرالية الجديدة الثلاث في ١٧ عاماً[١٤]، مما أسهم في تحقيق الأمن القانوني، وطمأنة الأسر، والحد من الفقر، بتحسين أحوال المستفيدين الاقتصادية، بوصفهم أصحاب حقوق، وحسم النزاعات على الممتلكات بما يحد من انعدام الأمن داخل البلاد.

٨١- ورُدّ إلى الشعوب الأصلية حقها في ممتلكات أسلافها، بمنح صكوك ملكية ما مجموعه ٢١ أرضاً، تبلغ مساحتها ٣٦ ١٢٨,٧٨ كيلومتراً مربعاً (أي ٣٠ في المائة من الإقليم الوطني و٥٢ في المائة من ساحل الكاريبي)، ليفيد منها ٢٨٤ مجتمعاً محلياً، و٨٢٧ ٣١ أسرة، و٩٦٣ ١٩٠ نسمة.

الحق في بيئة صحية والحماية من آثار تغير المناخ

٨٢- تسعى نيكاراغوا إلى أن تكفل للإنسانية بيئةً مواتية، فضلاً عن التكيّف مع آثار تغير المناخ والحماية منها، بالمشاركة في المؤتمرات المتعلقة بتغير المناخ وفي المفاوضات على بروتوكول كيوتو، وبتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة. وتشكل نيكاراغوا ثالث بلدٍ في أمريكا اللاتينية ذي أقل انبعاثاتٍ لغازات الدفيئة، إذ تبلغ فيه ٠,٨ أطنان من ثاني أكسيد الكربون للفرد[١٥].

٨٣- وكانت نيكاراغوا أحد أول البلدان التي اعتمدت الإعلان العالمي للصالح العام للأرض والإنسانية والإعلان العالمي للرفق بالحيوان (في عام ٢٠١١)، اللذين يشكلان جزءاً من سياسات الحكومة. ونجحت في عام ٢٠١١ في إدماج جزيرة أوميتيبيه في شبكة محميات المحيط الحيوي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو)[١٦].

٨٤- وباعتبار نيكاراغوا دولةً طرفاً في الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي، وانسجاماً مع القواعد التقنية الوطنية، تعمل حكومة المصالحة والوحدة الوطنية منتهجةً سياسات وبرامج تحفز على الحفاظ على البيئة واعتماد نمط حياة مستدام، بإنشاء الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ، التي تعزز ترشيد استخدام الموارد والحفاظ عليها وتَجدّدها. ويجري في الوقت الراهن، بمشاركة السكان، تنفيذ حملة "العيش النظيف والعيش الصحي والعيش الجميل والعيش الكريم" في مجالي البيئة والصحة.

٨٥- وزُرعت في عام ٢٠١٢، ٩,٨٥ ملايين نبتة، ونُفّذت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ الحملة الوطنية لإعادة التحريج بمشاركة ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، إذ أُعيد تحريج ٤٥ ٢٦٧,٤٧ هكتاراً، تُضاف إلى ٠٩١,٣٧ ١٧٧ هكتاراً كان قد أُعيد تحريجها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. كما أُدمج ٥٨٠ ٣٣ هكتاراً من الغابات، أي ما يعادل زيادة بنسبة ٢٩٢ في المائة، في

مشاريع الاستفادة من الغابات في إطار خطط للإدارة. وفيما يتعلق بحرائق الغابات، يسجَّل انخفاضٌ في عدد الهكتارات المتضررة بنسبة ٧٦ في المائة و٤١ في المائة، كلتيهما مقارنةً بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٨٦- كما عُزز النظام الوطني للوقاية من الكوارث الذي يعمل على الدوام استناداً إلى استراتيجيتي الوقاية وتخفيف المخاطر، من أجل كفالة حقوق الإنسان في مواجهة آثار تغير المناخ والحوادث الاجتماعية المدفوعة بأسباب طبيعية. وقُدمت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ خدمات الرعاية والمرافقة لـ ٨٥٧ ٦٨ أسرةً بها ٣٤٥ ٣٧١ شخصاً[١٧] متضررين من كوارث طبيعية. وتصدياً لأثر الكوارث واستجابةً لحالة الضعف الغذائي والتغذوي، فقد أفاد من برنامج الأمن الغذائي والتغذوي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ٣٧٧ ٢٠٧ أسرةً في المتوسط سنوياً، وهو ما يزيد عن متوسط عدد الأسر المستفيدة منه في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ الذي بلغ ٩٢٩ ٢٠٢ أسرة.

حق المواطن في الأمن وفي الاحتكام إلى القضاء (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٤، ١١، ١٦، ١٧، ٣١، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيات ١٤، ٤٠، ٤١)

٨٧- أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن نيكاراغوا سجلت ثاني أدنى معدل لجرائم القتل في أمريكا الوسطى بين كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وبخصوص أمن المواطن، أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الإقليمي عن التنمية البشرية في أمريكا اللاتينية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ أن معدل جرائم القتل في نيكاراغوا لن يتجاوز ٩,٦ في المائة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، لتحتل بذلك المركز الرابع في ترتيب بلدان أمريكا اللاتينية التي سجلت أدنى معدلات جرائم القتل، بعد شيلي وأوروغواي وبيرو. ويفيد المحفل الاقتصادي العالمي[١٨] من جانبه بأن مؤشر الجريمة والسرقة في نيكاراغوا هو الأدنى على صعيد أمريكا الوسطى حيث يبلغ ٥,٤ في المائة.

٨٨- وعكس الاستقصاء العالمي الذي أجرته الشركة الاستشارية "سيد غالوب" (CID Gallup) إعراب ٥١ في المائة من سكان نيكاراغوا عن شعورهم بالأمان عند السير وحدهم ليلاً في المدينة أو في المنطقة التي يقطنون فيها، على النقيض مما يحدث في بلدان أخرى ترتفع فيها معدلات التنمية البشرية. فوفقاً للبارومتر الأيبيري الأمريكي، تشكل نيكاراغوا البلد الذي يعكس أفضل شعور بالحالة الأمنية بما يعادل ٦١ في المائة من آراء المواطنين، كما أننا البلد ذو أقل نسبة جريمة وعنف في صفوف الشباب في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إذ تبلغ ٤ في المائة، تلينا الجمهورية الدومينيكية وبوليفيا بنسبة ١٢ في المائة.

٨٩- يؤسس الدستور السياسي لاستقلال سلطات الدولة، وكذلك لالتزامها بالامتثال لأحكامه وضرورة التنسيق فيما بينها. ومن هنا، جاء مستوى أمن المواطن الذي حققه البلد ونظامه الداخلي وقضاؤه الناجز نتيجةً لهذا التنسيق المنسجم، المسترشد بالخطة الوطنية للتنمية البشرية، ليصبحَ الاحترام المطلق لحقوق النيكاراغوانيين والنيكاراغوانيات الإنسانية واقعاً ملموساً.

٩٠- وتضمن السلطة القضائية اتفاق نظام الدعاوى والإجراءات القضائية مع القواعد الدولية، بما يكفل للشعب النيكاراغواني حقوقه والضمانات المستحقة له. وقد نجح البلد في الوصول بنسبة التغطية بكوادر القضاة والمحامين في الإقليم الوطني إلى ١٠٠ في المائة، ليحرز بذلك تقدماً في كفالة إمكانية الاحتكام إلى القضاء. وأُهّل ٢٣ قاضياً لجلسات الاستماع ومناوباً عنهم، وأُعيد تصميم خمس محاكم متخصصة، وافتُتحت سبع محاكم جديدة لدى كل منها فريق متعدد التخصصات. وقد زاد عدد الميسِّرين القضائيين[١٩] في البلد إلى ٢ ٨٥١ ميسِّراً قضائياً، أي بفارق ١ ٩٠٥ ميسرين قضائيين إضافيين عن عام ٢٠٠٩.

٩١- وحُدّثت المكاتب القضائية ودور القضاء والمحمّعات القضائية وأُنشئت وأُعيد تصميمها وفقاً للنموذج الجديد لإنشاء المكاتب القضائية[٢٠]، مما مكّن من زيادة إمكانية الاحتكام إلى القضاء، وزيادة الفصل بين أماكن الإجراءات وأماكن الخدمات العامة وزيادة تخصص أماكن الإجراءات، كما مكّن ذلك من تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتيسير وصول الجمهور إلى هذه الأماكن، وتحقيق فعالية الامتثال لمبدأ علنية المعلومات المسجلة في الملفات، ضمن إنجازاتٍ أخرى. وحُدّثت أيضاً السجلات العامة للممتلكات الثابتة والتجارية.

٩٢- ونُفذ قانون المهن القضائية[٢١] الذي ينص على إجراءات مسابقات الجدارة واختبارات الخدمة المدنية، بهدف تعزيز كل من نظام إقامة العدل، والنظام التأديبي للموظفين القضائيين، والتنظيم الإداري والمالي للسلطة القضائية.

٩٣- وتعمل النيابة العامة باعتماد استراتيجيات تعزز احترام حقوق الإنسان، للضحايا والمجتمع بصفة عامة على حد سواء. كما يتحقق كل من التنسيق فيما بين المؤسسات، وكفاءة الإدارة النيابية وفعاليتها، وتنمية رأس المال البشري، والأمن القانوني، وإمكانية الاحتكام إلى القضاء، والتنظيم الإداري، عن طريق "بروتوكول عمل النيابة العامة فيما يتعلق بخدمة ضحايا الجريمة" و"بروتوكول عمل الإدارة النيابية في مرحلتي التحقيقات والمقاضاة في قضايا العنف بين الجنسين". وقد نُظر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في ٧٧٦ ٢٠٠ قضية متعلقة بأفعال جنائية متنوعة، وهو ما يمثل زيادة في عدد القضايا المنظورة بنسبة ٥ في المائة بالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وعلى غرار ذلك، سجلت مشاركة النيابة العامة في المحاكمات الشفوية والعامة زيادةً بنسبة ٢١ في المائة. ونُفذت اتفاقات صلح استناداً إلى شتى معايير الملاءمة، أفاد منها ٦٩٠ ٢٣ شخصاً.

٩٤- والشرطة الوطنية شرطةٌ مجتمعية ومهنية وإنسانية وشرعية، تسهم في تحقيق التعايش فيما بين المواطنين وضمان أمنهم بأداء كفء وفعال. وتقدم الشرطة الوطنية خدماتها على أساس احترام حقوق الإنسان واستناداً إلى "النموذج الوقائي والاستباقي والمجتمعي" المعترف به دولياً بوصفه النموذج الفكري الجديد لتحقيق أمن المواطن. وتعكس أدوات قياس شعور المواطنين بالحالة الأمنية في البلد في الأعوام الثلاثة الأخيرة ثقةً في هذه المؤسسة بنسبة تتراوح بين ٨٠ في المائة و٨٥ في المائة.

٩٥- ويتحقق أمن المواطن في نيكاراغوا بسبلٍ منها تطبيق نموذج الرعاية الشاملة للنساء[٢٢]، ونموذج رعاية الشباب[٢٣]، والنموذج التعليمي[٢٤]. وينسّق جهاز الشرطة عمله مع عناصر النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية ومع المكاتب المعنية بالأسرة والمجتمع المحلي والحياة، ليسهم بذلك في خلق الوعي بالمسؤولية المشتركة والتكميلية بين المجتمع والمجتمع المحلي والأسرة والإنسان. ويعمل بالجهاز ٠٢٦ ١٣ شرطياً مهنياً (٣٤ في المائة منهم نساء و٦٦ في المائة منهم رجال) بالاشتراك مع أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ متطوعٍ من المجتمعات المحلية.

٩٦- وقد زادت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ميزانية جهاز الشرطة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بنسبة تصل إلى ٥٨ في المائة، إلا أنه يظل إحدى أقل المؤسسات نصيباً من الموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، لكنه من أكثرها فعاليةً.

٩٧- وانخفض عدد البلاغات في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٧,٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠٠٩، وكذلك مستوى خطورتها. إذ تشكل المخالفات والجُنح نسبة ٧٨ في المائة من مجموع البلاغات المقدمة، بينما تشكل الجرائم المستحقة لعقوبات رادعة نسبة ٢٢ في المائة منها. ويُبرز ذلك أن نسبة ٦,١ في المائة فحسب من مجموع البلاغات يتعلق بجرائم شديدة الخطورة.

٩٨- ونظام السجون الوطني نظامٌ إنساني يهدف إلى تغيير نزيل السجن من أجل إعادة إدماجه في المجتمع[٢٥]. وبلغ عدد السجناء حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ٦٠١ ٩ شخص محروم من الحرية، منهم ٨٧ في المائة مدانون و١٣ في المائة متهمون، وهو ما يشكل انخفاضاً في عدد السجناء بنسبة ٨ في المائة عن عددهم في عام ٢٠١٠، ليدلل ذلك على انخفاض معدلات التأخير القضائي. ويمثل الرجال نسبة ٩٤,٤٤ في المائة من مجموع الأشخاص المحرومين من الحرية، وتمثل النساء ٥,٢٠ في المائة منهم، بينما يشكل المراهقون نسبة ٠,٣٦ في المائة.

٩٩- وفيما يتعلق بالتدريب، فنسبة ٢٧,٤٣ في المائة من الأشخاص المحرومين من الحرية (٦٣٤ ٢ سجيناً) ملتحقون بمختلف طرائق التعليم المدرسي[٢٦]. وفي الفترة ٢٠١٠ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تلقى ما مجموعه ٤٠٧ ٣ نزلاء التدريب التقني[٢٧]، ودُرب ١٦١ مراهقاً وشاباً محروماً من الحرية ليكونوا مروِّجين لحقوق الإنسان.

١٠٠- وانخفض معدل أعمال العنف فيما بين الأشخاص المحرومين من الحرية بنسبة ٢١ في المائة مقارنةً بالأعوام السابقة لعام ٢٠٠٧. وتبلغ نسبة العوْد إلى الجريمة ١١ في المائة، وتشكل أقل نسبة في أمريكا الوسطى، ونتيجة ملموسة تدلل على أن مرافقنا العقابية هي أقلها عنفاً في أمريكا اللاتينية.

١٠١- وقد بذلت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية جهوداً ضخمة من أجل تحسين وتهيئة أحوال الهياكل الأساسية لمرافق لسجون، بحفز أعمال الاستثمار فيها بمبالغ تصل إلى ٣٨٩,١ مليون كوردوبا من أجل خفض نسبة اكتظاظ السجون وتحسين أحوال معيشة نزلائها. وأُنشئت ثلاثة عنابر تتسع لـ ٣٠٠ نزيل، وعشر غرفٍ إضافية للأزواج في مرفق سجن تيبيتابا، ومشاريع للصرف الصحي في مرفقي غرانادا وخويغالبا. ويجري حالياً إنشاء المركز الخاص بالمراهقين في بلوفيلدز، والمرفق العقابي الشامل للنساء، ومجمّع المزرعة الإنتاجي للنظامين المفتوح وشبه المفتوح، وستبدأ هذه المرافق مباشرة أعمالها في عام ٢٠١٤. كما صُمم نظام السجون لإقليم أتلَنتيكو سور ذاتي الحكم وسيبدأ إنشاؤه في عام ٢٠١٤. وشُريت أرض لحفر بئر ماء من أجل تحسين مستوى الإمداد بالمياه ونوعيتها في سجن ماتاغالبا.

١٠٢- ويجري تحليل التدابير البديلة للحرمان من الحرية على صعيد اللجنة الوطنية للقضاء المشتركة بين المؤسسات، إذ مُنح ٣٥ سجيناً العفو من جانب المجلس الوطني، ونُفذ ٢٥ تدبيراً للتعايش الأسري الاستثنائي بحق أشخاص محرومين من الحرية كانوا يعانون من مشاكل صحية خطيرة، وأُفرج عن ٦٥٤ شخصاً محروماً من الحرية لوقف تنفيذ الحكم وعلى سبيل الإفراج المبكّر، واستُعيض عن تنفيذ عقوبات السَّجن بحق ما مجموعه ١١٧ مراهقاً بتنفيذ تدابير اجتماعية تعليمية.

١٠٣- وقد زارت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ المرافق العقابية في البلد، وتُجري نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان، بالمثل، عمليات تفتيش منتظمة في هذه المرافق.

مكافحة الاتجار بالأشخاص، وحقوق المهاجرين غير النظاميين (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيتان ٢٦ و٢٧)

١٠٤- تصدياً لجريمة الاتجار بالأشخاص، عُزز إطارها القانوني في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ بتنفيذ القانونين رقم ٧٣٥ و٧٧٩. ويشكل الائتلاف الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص هيئةً تنسيقية تجمع أكثر من ٧٠ مؤسسةً ومنظمةً من شتى القطاعات (الحكومة، والمجتمع المدني، والشركات الخاصة، والمنظمات الدولية). ولدى البلد خطة استراتيجية في هذا المجال تتولى المنظمات الأعضاء في الائتلاف رصد تنفيذها. علاوة على ذلك، فقد رُوِّج على

الصعيد الإقليمي لإنشاء ائتلافٍ يسعى إلى توحيد الإجراءات والخطط الرامية إلى مكافحة هذه الجريمة المنظمة التي تمس بأهم حقوق الإنسان الأساسية.

١٠٥- ومنحت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية نيكاراغوا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ مرتبة الشرف كأحد "أبطال العالم في مكافحة الاتجار بالأشخاص" اعترافاً منها بالعمل الذي اضطلع به بلدنا في هذا المضمار. فللمرة الثانية على التوالي، تصنف الولايات المتحدة نيكاراغوا في المرتبة الأولى، ولم يصل إلى هذه المرتبة في أمريكا اللاتينية سوى بَلدان اثنان. وقد نُظر خلال هذه الفترة في ٧٤ قضية، صدرت في ٥٥ منها لائحة اتهامات، مما أسفر عن صدور ٤١ حكماً، منها ٣٥ حكمَ إدانة.

١٠٦- وفيما يتعلق بالمهاجرين، فقد حُدّث الإطار التشريعي ذي الصلة بصدور القانون رقم ٧٦١، القانون العام للمهاجرين وشؤون الأجانب، الذي يتجاوز الاتجاه إلى تجريم المهاجر غير النظامي، ويقرّ استحقاقاتٍ للاجئين، ويمنح تأشيرات دخول إنسانية، وييسّر عودة الأطفال والمراهقين ضحايا الاتجار بهم، ويحسّن آليات إعادة التوطين، ويكفل للمهاجرين المأوى، من بين حقوقٍ أخرى.

تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٣، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٧، ٣١، ٣٨، ٤٠، ٦٦)

١٠٧- لقد واصلت نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان، التي تؤدي وظيفتها متقيّدةً بمبادئ باريس، مباشرة مهام الرقابة على إنفاذ حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها. ونجحت النيابة في عام ٢٠١١ في الحفاظ على "المركز ألف" الذي كانت قد حصلت عليه في عام ٢٠٠٦ بعد أن تحققت منظومة الأمم المتحدة من مبادئ استقلالها.

١٠٨- وفي إطار ممارسة الرقابة، واصلت نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان تنفيذ عمليات التحقّق من إنفاذ حقوق الإنسان، بالتركيز على مجالات التعليم، والصحة، ومكافحة العنف ضد المرأة، والإعاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية، والتنوع الجنسي، وأصدرت توصيات إلى الهيئات المختصة من أجل تحسين إنفاذ حقوق الإنسان للأشخاص المعنيين في كل من هذه المجالات.

١٠٩- وكجزء من عمليات تعزيز حقوق الإنسان، بادرت نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى زيادة نسبة أعمال التدريب الموجهة إلى الموظفين العموميين من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٣، وبخاصة موظفي جهاز الشرطة الوطنية، والجيش النيكاراغواني، ونظام السجون الوطني، والسلطة القضائية. علاوة على ذلك، فقد استحدثت الدولة أنشطةً تدريبية مهمة في هذا السياق، تبرز من بينها تلك المتصلة بالمواضيع المتعلقة

بالعدالة الجنائية، بالتركيز على حقوق الإنسان، وتستهدف المعلمين (من أعضاء النيابات، ومحامي الدفاع العام، ومحامي التقاضي، والقضاة، والموظفين القضائيين).

١١٠- كما نُفذت أنشطة تدريبية تستهدف موظفي نظام العدالة الجنائية بشأن الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بالتركيز على الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وبشأن جريمة الاتجار بالأشخاص، بالتركيز على إصدار الأحكام القضائية. وفي مجال القضاء المتخصص في قضايا المرأة، دُرب ٠٠٠ ٢ موظف في نظام القضاء و٢٠٠ قاضٍ.

١١١- وتنفذ الشرطة الوطنية عمليةً للتأهيل المستمر في إطار نموذج "المدرسة الشاملة" الذي يقدم التدريب في جميع نظم التعليم الفرعية (التأهيل والتدريب والإعداد المستمر)، في مواضيع متعلقة بالعقيدة الشُرُطية، وآداب السلوك المهني، وحقوق الإنسان، والأداء الشرُطي، وجميع المواضيع المتصلة بالعمل الشرُطي.

١١٢- وفي نظام السجون، تخرّج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ٩٩٠ موظفاً في ٢٧ دورةً تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وقد وسَّع نظام التدريب المتعلق بالسجون نطاقَ برامجه الدراسية، بالتعمّق في المواضيع المتعلقة بالمراهقين، والنساء، وحقوق الإنسان، وبصفة عامة، في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وأُدمجت في برامجه الدراسية مواضيع قانون الطفل والمراهق، وقواعد هافانا، وقواعد بيجين.

الحق في حرية التعبير وحرية التنظيم (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٣، ١٠، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيات ١٠، ١١، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤)

١١٣- يقر الدستور السياسي للنيكاراغوانيين والنيكاراغوانيات حرية التعبير وحرية التنظيم بوصفهما حقين أساسيين. وكفلت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية إنفاذهما إنفاذاً صارماً، ويدلّ على ذلك وجود ٦ ٠١٤ منظمةً غير حكومية منشأة ومسجلة على النحو الواجب. وزاد عدد التنظيمات النقابية بنسبة ١٢ في المائة، من٥٨٧ ٣ إلى ٩٧٨ ٣ تنظيماً نقابياً. أما عن تنظيم الجمعيات، فقد زاد عدد التعاونيات بنسبة ١٩٦ في المائة وعدد أعضائها بنسبة ١٨٩ في المائة مقارنةً بعددهما في عام ٢٠٠٩، كما زاد عدد أنواع أخرى من التنظيمات المجتمعية المحلية، والنقابية، والقطاعية.

١١٤- وكفل البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير حرية التعبير في وسائط الإعلام العامة المطبوعة والبثّية والافتراضية، دون ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة عليها. ولم تُسجل أي بلاغات أو حالات مضايقة أو ملاحقة للصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب أدائهم عملهم أو لأي شخص آخر بسبب معتقده السياسي أو أيديولوجيته أو دينه، ولا أي بلاغات أو حالات اعتداء عليهم.

حق الانتخاب والترشّح (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيتان ٣٣ و٣٥؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيتان ٣٤ و٣٥)

١١٥- تُكفل الحقوق الانتخابية في البلد بموجب القواعد المنصوص عليها في الدستور السياسي وفي قانون الانتخابات، الذي عُدل في عام ٢٠١٢ بهدف تعزيز زيادة مستوى المشاركة والمساواة بين الرجل والمرأة.

١١٦- وكُفلت في عملية الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ مشاركة الشعب النيكاراغوايي مشاركةً حرة ومباشرة وسرية في ممارسة حقه في الاقتراع، ومشاركة ١٨ حزباً وثلاثة تحالفات انتخابية في ممارسة حقها في الترشّح، لتسفر العملية عن انتخاب رئيس الجمهورية الرفيق القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، بحصوله على نسبة ٦٢,٤٦ في المائة من الأصوات المدلى بها.

١١٧- وقد عملت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية بعزم ثابت قدم المضي قدماً بهمّة وفعالية في عملية إصدار بطاقات الهوية؛ إذ زاد عدد المواطنين المثبتة هويتهم ببطاقات هوية ووثائق بديلة في العملية الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠١١ بنسبة ٢١ في المائة مقارنةً بالعملية نفسها لعام ٢٠٠٦.

١١٨- وفي عملية انتخابات البلديات لعام ٢٠١٢، زاد عدد المواطنين المثبتة هويتهم ببطاقات هوية ووثائق بديلة بنسبة ٢٦ في المائة مقارنةً بالعملية نفسها لعام ٢٠٠٨[٢٨].

١١٩- وفيما يتعلق بلجان استقبال الأصوات، فقد زاد عددها بنسبة ١٥ في المائة في عملية انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١١ مقارنةً بالعملية نفسها لعام ٢٠٠٦. وفي عملية انتخابات البلديات لعام ٢٠١٢، زاد عدد لجان استقبال الأصوات بنسبة ٨ في المائة مقارنةً بالعملية نفسها لعام ٢٠٠٨. وضُمنت الرقابة على العمليتين الانتخابيتين بمشاركة ١١٠ ١٠٠ مراقبين و٢٦٠ ٤ نائباً للانتخابات.

الحوار والالتزامات الدولية (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ١، ٢، ١٨، ٦٨؛ والفقرة ثانياً ٩٢، التوصيتان ١، ٤)

١٢٠- لقد واصلت نيكاراغوا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ رسالتها من أجل تحقيق السلم والأمن، واحترام حقوق الإنسان، والتضامن، بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالانسجام مع النظام الدولي، مما حدا بها إلى اعتماد صكوكٍ دولية جديدة، كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعيين الآلية الوطنية لمنع التعذيب، في نيابة الدفاع عن حقوق الإنسان، بالتوازي مع ذلك[٢٩].

١٢١- ويبرز أيضاً من أهم هذه الصكوك الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١[٣٠]، واتفاقية منظمة العمل

الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبيلة[٣١]، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمال المترليين[٣٢]، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاق حاشية التصديق، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بروتوكول سان سلفادور[٣٣].

١٢٢- ووفاءً من نيكاراغوا بالتزاماتها الدولية، فهي تعمل بدأبٍ في إطار كل من مجلس حقوق الإنسان، ومنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان - منظمة الدول الأمريكية، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، ومؤتمر قمة الأمريكتين، وفي جميع هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

الاستنتاج (الفقرة ثانياً ٩٠، التوصيات ٣٧، ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٧)

١٢٣- لقد عملت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية إلى جانب شعبها، بمشاركة المجتمع المحلي المنظم، من أجل إحراز مظاهر التقدم المهمة المعروضة في هذا التقرير، بعد أن جددت التزامها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بمواصلة قيادة نيكاراغوا نحو العيش الكريم، عبر دروب المحبة والمساواة والتضامن وروح القيادة والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

١٢٤- ونواجه، إدراكاً لهذه الغاية، تحدياتٍ كثيرة، هيكلية وتشريعية واجتماعية وثقافية واقتصادية، مُدرجة في جدول أعمالنا الجديد، وشرعنا، في إطار تنفيذه، في مواصلة ما بُذل من جهود جوهرية للتصدي لها. وبدأت دولة نيكاراغوا تنفيذ عملية إصلاح جزئي للدستور السياسي تهدف، ضمن أهداف أخرى، إلى تحقيق ما يلي: تعميق إحساس الشعب بالأمن والسلم، بإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة القيادية للفرد والأسرة والمجتمع المحلي المنظم، في كامل الإقليم الوطني وفي القطاعات الاجتماعية والإنتاجية على حد سواء؛ واعتماد نموذج السعي إلى تحقيق توافق الآراء وتقاسم المسؤولية من أجل تحقيق العيش الكريم؛ وتوخي مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في المناصب التي تُشغل بالانتخاب العام (٥٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة)؛ وتعزيز النظام القانوني بإنشاء مؤسسات جديدة، كإدماج الإعلان العالمي للصالح العام للأرض والإنسانية فيه، وإضفاء الطابع الدستوري على حق إتاحة المعلومات وتصحيحها بوصفه سبيل انتصاف، وعلى الحدود الإقليمية للدولة وفقاً للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، وعلى حقوق أخرى مهمة للشعب النيكاراغواني.

Notas

[1] Fuente: Encuesta Regional CID GALLUP, Noviembre 2013.
[2] Fuentes: INIDE y FIDEG.
[3] Fuente: Banco Central de Nicaragua.
[4] Fuente: Nota de prensa del FMI, mayo 15, 2012.
[5] Fuente: Banco Central de Nicaragua, octubre 2013.
[6] Fuente: Ministerio de Energía y Minas Noviembre 2013.
[7] Fuente: Censo Nacional Agropecuario 2011, Pequeños productores son de menor o igual a 20 Mz, medianos entre 20.01 y 50 Mz y Grandes de 50.01 a más Mz.
[8] Fuente: Encuentra Continúa de Hogares (ECH) 2012 INIDE.
[9] Fuente Ministerio de la Familia, Adolescencia y Niñez.
[10] Fuente: Primer Encuentro Internacional de Ministras y Lideresas de Defensa celebrado en Guayaquil, República de Ecuador, octubre 2013.
[11] Fuente: CLIMASCOPIO 2013.
[12] Fuente: SINAPRED, se han entregado 4,103,460 laminas de zinc beneficiando a 410,346 familias nicaraguenses. Asi mismo se han entregado materiales para techo a 390,584 familias con 2, 220,504 personas de escasos recursos en el periodo 2010–2013.
[13] Desorden en la titulación, inseguridad jurídica, tráfico de tierra y conflictos en materia de propiedad.
[14] Títulos entregados por Gobiernos

GOBIERNO	***Periodo de Gobierno***	***Títulos entregados***
Violeta Barrios de Chamorro	(1990–1996) 6 años	16,925
Arnoldo Alemán Lacayo	(1997–2001) 5 años	32,000
Enrique Bolaños	(2002–2006) 5 años	9,729
Daniel Ortega Saavedra	(2007–Sept. 2013) 6años y 9 meses	206,160

[15] Banco Mundial, Ranking de los países con mayores emisiones de CO_2 (2009), Haití es el primer país con menos emisiones (0.2 Ton/Hab.) y Paraguay en segundo lugar (0.7 Ton/Hab) y Nicaragua el tercero.
[16] La UNESCO las define como zonas de ecosistemas reconocidos en el plano internacional en el marco del Programa sobre el Hombre y la Biosfera (MAB), los que son de importancia medioambiental.
[17] Instalados 2 sistemas de alerta temprana ante inundaciones, 1 sistema de alerta temprana en el volcán Telica con 8 estaciones sísmicas, 1 sistema de alerta ante tsunami con 43 sirenas ubicadas en la franja del pacifico. Entregados 4,409.20TM de alimentos para atender a las familias afectadas en la etapa de respuesta y de rehabilitación hasta lograr la recuperación de su independencia alimentaria en el periodo 2010-2012. En el año 2012 se benefició a 45,000 familias equivalentes a 225,000 personas con la entrega de 45,000 kits de higiene. En el periodo 2012/ 2013, se entregaron 463 viviendas beneficiando a igual cantidad de familias en riesgos por sismos e inundaciones. En el periodo 2011/2012, se reubicaron 954 familias con 5,270 personas disminuyendo el riesgo en los escombros y costas del Lago de Managua. Fortalecidas las capacidades en la Gestión Integral del Riesgo (GIR) y adaptación ante Cambio Climático, en Gobiernos locales de los 153 municipios, docentes y estudiantes de la educación primaria y secundaria. Elaborada Política Nacional para la Gestión Integral del Riesgo e implementado el Sistema de Información para la Gestión de Riesgo (SIGER). Elaborados Planes de Respuestas Institucionales y sus Guías para enfrentar derrame de hidrocarburos en el mar. Conformados y capacitados 2,693 Comités de Barrios para la Prevención, Mitigación y Atención de Desastres (COBAPRED), integrados por 11,989 líderes de barrios.
[18] Fuente: Informe Global de Competitividad 2011-2012.
[19] Cuerpo al servicio de la administración de justicia, que implementa métodos de resolución pacífica de conflictos (mediación extrajudicial), contribuyen a desarrollar una cultura cívica jurídica y promueven la comunicación entre el Poder Judicial, la Policía Nacional y Sociedad Civil.

[20] Este nuevo Modelo de Gestión Judicial, en la capital está respaldado por un Sistema Informático que agiliza la tramitación de los procesos judiciales.

[21] Ley No. 501; Aprobada el 14 Octubre 2004 y publicada en La Gaceta, Números 9, 10 y 11 del 13, 14 y 17 de Enero de 2005.

[22] Para brindar una atención integral a las víctimas de violencia de género e intrafamiliar y facilitar el acceso de las mujeres a la justicia, el cual se impulsa a través de la red de Comisarias de la Mujer y la Niñez en el territorio nacional.

[23] Orientado a prevenir la violencia juvenil; cuenta con una metodología especial que incluye acciones y estrategias en las distintas etapas en la que se ven expuestos los niños, adolescentes y jóvenes.

[24] Proceso de formación continua "Escuela Total" que facilita la capacitación en todos los sub sistemas educativos: (Formación, capacitación y preparación continua) en temáticas relativas a Doctrina, Ética, Derechos Humanos, Actuación policial y todos los temas concernientes al quehacer policial.

[25] Fuente: Constitución Política Articulo 39.

[26] Alfabetización: 178 (6.80%); Primaria: 1071 (40.70%); Secundaria: 1,332 (50.60%) y Educación Superior: 53 (2%).

[27] Masculinos: 2,390 (70.14%); mujeres: 850 (24.94%) y adolescentes: 167 (4.90%).

[28]

Elección	*Padrón*	*Cédulas*	*Supletorio*
Municipales 2000	2,774,247	2,353,480	420,767
Presidenciales 2001	2,997,228	2,886,663	110,565
Regionales 2002	199,152	193,024	6,128
Municipales 2004	3,304,010	3,121,803	182,207
Regionales 2006	2,265,14	215,212	11,302
Presidenciales 2006	3,665,141	3,370,403	38,280
Municipales 2008	3,863,838	3,697,847	165,991
Presidenciales 2011	4,328,094	4,225,337	102,757
Municipales 2012	4,481,621	4,393,070	88,551

[29] Decreto Presidencial N°4-2012, Gaceta Diario Oficial N°10 del 18 Enero 2012.

[30] Aprobado el 14 Mayo 2013 mediante dos decretos que ratifican la adhesión.

[31] Ratificado el 6 de Mayo 2010 y depositado el 25 Agosto 2010.

[32] Ratificado en Diciembre del 2012 y Depositado el 10 de Enero 2013.

[33] Ratificación depositada el 5 de Marzo 2010, en la CIDH-OEA.